أكدا أنه لا يجوز أن تتحمل السلطة التشريعية آثار تأخير التشكيل الوزاري

نائبان يتقدمان بطلب لرئيس مجلس الأمة لاستئناف الجلسات

عبدالله الكندري

بدر الملا

تقدم النائبان عبدالله الكندري ود. بدر الملا بطلب إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لاستئناف جلسات المجلس، وفقا للأسس والقواعد الدستورية التي لا تشترط حضور الحكومة، مؤكدين انه لا يجوز ان تتحمل السلطة التشريعية آثار تأخير التشكيل الوزاري.

ونص الطلب على أن المواد من 85 إلى 90 من الدستور عالجت الشروط الشكلية والإجرائية لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة، كما نصت المادة 97 على أن يحضر اجتماعه أكثر من نصف الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس، ما يعني أن القيد الوحيد على انعقاد جلسات المجلس هو القيد العددي وليس النوعي.

وجاء فيه "قد اتى تحديد أكثر من نصف أعضائه تحديداً عاما مطلقاً من التقييد أو التوصيف، بما يترتب عليه حتما ولزوما، وبكل دقة ووضوح، أن المطلوب حضوره في هذه الحالة أي عدد من الأعضاء، بشكل حضورهم أكثر من نصف أعضاء المجلس، بصرف النظر عن صفاتهم وطبيعتهم، وحتى لا نصل إلى حالة يشل فيها مجلس الأمة، وتعطل جلساته عن الانعقاد، نتيجة عدم حضور الحكومة أو تأخير تشكيلها".

- القيد الوحيد على انعقاد جلسات المجلس هو العددي وليس النوعي
- الصلاحية في تعطيل انعقاد مجلس الأمة تنعقد حصراً لسمو أمير البلاد
- عبدالله الكندري : إيقاف جلسات مجلس الأمة فيه حيف كبير على نصوص الدستور
- دور الانعقاد الحالي ينتظره الكثير من الملفات والقضايا الشائكة ما يتطلب اجتماع المجلس يومياً

وأكد النائبان أن الصلاحية في تعطيل انعقاد مجلس الأمة تنعقد حصراً، لسمو أمير البلاد، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 106 من الدستور على أن تكون بحد أقصى لمدة شهر، وبأداة المرسوم، مع مراعاة عدم احتساب تلك المدة ضمن فترة دور الانعقاد، ومن ثم لا يجوز لسمو رئيس مجلس الوزراء تعطيل عمل المجلس عن المدة المنصوص عليها بحجة عدم تشكيل الحكومة.

وطالب النائبان رئيس المجلس بتوجيه دعوة للنواب لانعقاد المجلس، حتى لا تعلق ولا تعطل أو تؤجل جلسات مجلس الأمة.

وفي تصريح له، قال النائب عبدالله الكندري إن تعطيل جلسات مجلس الأمة، فيها حيف كبير على نصوص الدستور وتعطيل غير مبرر للكثير من القوانين والمقترحات التي ينتظرها المواطنين بفارغ الصبر.

وأشار إلى أن دور الانعقاد الحالي ينتظره الكثير من الملفات والقضايا الشائكة، ما يتطلب اجتماع المجلس يومياً وليس تعطيل انعقاده، وتفعيل الدور الرقابي والتشريعي بأقصى ما يمكننا، لوقف عجلة الفساد التي تنخر في جسد الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

وأضاف الكندري انه انطلاقا من مبدأ ضرورة سير السلطات العامة، وهو أحد المبادئ المستقرة في نطاق القانون العام، النابع من فكره استمرار الدولة، وعدم جواز تعطل اعمالها تحت أي مبرر من المبررات، يجب استئناف جلسات مجلس الأمة.

طالبت «الفتوى» بمحاسبة المتسببين بخسارة القضايا.. و«التحريات» بتسكين الوظائف الإشرافية

«الميزانيات»: ارتفاع الخسائر المالية لتنفيذ أحكام قضائية على الدولة بنسبة 43 %

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها اليوم الحسابين الختاميين لكل من إدارة الفتوى والتشريع ووحدة التحريات المالية عن السنة المالية المنتهية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنهما. وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة ناقشت معايير القبول في وظيفة المحامي (ب) في إدارة الفتوى، وتبين أن المقابلة الشخصية تستحوذ على 80% من معايير القبول، وان نسبة 20% المتبقية تمثل التقدير الدراسي وفقا للشهادة الجامعية اما النجاح في الاختبار التحريري فلا يدخل ضمن معايير التقييم إنما يعد شرطا للدخول إلى المقابلة الشخصية.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة أكدت ضرورة إعادة النظر في تلك المعايير بتقليل معيار المقابلة الشخصية إلى نسب معقولة.

وقال إنه وفقا لبيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 فإن الدولة قد تكبدت خسائر مالية بلغت نحو 23 مليون دينار بزيادة 43% عن السنة المالية التي سبقتها نتيجة تنفيذ أحكام قضائية على الدولة.

ولفت إلى أن ديوان المحاسبة طالب في تقريره عن السنة المالية محل الفحص بضرورة مبكنة العمل في قطاع القضايا في الإدارة، حيث أدى عدم تطبيق ذلك إلى خسارة قضايا كلفت المال العام نحو 13 مليون دينار، حيث تؤكد اللجنة ضرورة الإسراع في ذلك حفظا للمال العام.

وأشار عبد الصمد إلى أن اللجنة أكدت أيضا ضرورة تحديد المتسبب بخسارة تلك القضايا ومحاسبته خاصة مع تنامي تلك المبالغ خلال السنوات الماضية، علما بان اللجنة قد سبق لها تكليف ديوان المحاسبة بحث ذلك، وهي بصدد تكليفه تحديث تلك الدراسة.

كما ناقشت اللجنة ما ورد من ملاحظات للجهات الرقابية، حيث أكدت تلك الأجهزة فاعلية مكتب التدقيق والتفتيش في الإدارة، إلا ان اللجنة ترى عدم انعكاس ذلك على علاج مكامن الخلل في النواحي المالية والإدارية، حيث بينت الأجهزة الرقابية بان ذلك يرجع على عدم الأخذ بما جاء بالتقارير التي يصدرها المكتب.

وبين أن اللجنة أكدت ضرورة الأخذ بما جاء بالتقارير التي يصدرها مكتب التدقيق والتفتيش لما له من أثر في حل العديد من الملاحظات خاصة فيما يتعلق بالاختلالات المالية والإدارية.

وبالنسبة للحساب الختامي 2018/2019 لوحدة التحريات أوضح عبد الصمد أنه رغم محدودية عدد موظفي الوحدة والبالغ عددهم 48 موظفا، بالإضافة لمحدودية مصروفاتها والبالغة نحو 3 ملايين دينار، إلا ان ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة عليها قد تركزت على المأخذ المالية، الأمر الذي يتضح معه ضعف الإدارة المالية في الوحدة.

ولفت إلى انه تبين للجنة ان 43% من إجمالي بنود ميزانية الوحدة قد أجريت عليها مناقلات مالية، الأمر الذي يشير إلى عدم إجراء دراسات فنية ومالية ملائمة وكافية قبل تقدير مصروفاتها، خاصة مع الأخذ بالاعتبارات السابقة الخاصة بحجم الوحدة.

وعليه فإن اللجنة أكدت ضرورة الإسراع بتفعيل مكتب التفتيش والتدقيق لما له من دور في ضبط الأمور المالية والإدارية.

كما أكدت اللجنة ضرورة الإسراع بشغل الوظائف الإشرافية حتى لا يؤثر ذلك سلبا على سير الأعمال في الوحدة، بالإضافة إلى ضرورة استحداث قسم للمراجعة المالية تابع لإدارة الشؤون المالية وذلك لضمان تنفيذ المعاملات المالية وفق الإجراءات والتعاميم المنظمة لها.

«التشريعية البرلمانية» الموافقة على إنشاء صندوق «ذخر» لتشجيع الادخار

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية على اقتراح بقانون مقدم من النائب صلاح خورشيد وآخرين بؤذن فيه لبنك الائتمان في إنشاء صندوق بمسمى "ذخر" يهدف الى تشجيع المواطنين العاملين على الادخار اختياريا من أجل تحسين وتعجيل فرصهم بالرعاية السكنية.

وبحسب الاقتراح، يتولى البنك إدارة وتنمية أموال الصندوق على أن يمنح «الائتمان» قرضا يعادل قيمة المبلغ المدخر وبشروط وفوائد ميسرة بحد أقصى لا يجاوز نسبة سعر الفائدة التي يحددها البنك المركزي.

لدورة مقبلة تستمر عامين

«برلمانيون عرب ضد الفساد» تزكي ناصر الصانع رئيساً لها

زكّت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، أمس عضو مجلس الأمة السابق الدكتور ناصر الصانع رئيسا لها لدورة مقبلة تستمر عامين.

وأعرب الصانع عن اعتزازه بهذا التزكية والتجديد رئيسا لهذه المنظمة البرلمانية، مضيفا انه كان هناك إجماع على اختياره لهذا المنصب من جميع الزملاء في البرلمانات العربية المشاركة.

وقال ان ذلك الاختيار «يفرض علينا تحد كبير» خاصة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها دول المنطقة، مبينا ان انتخاب مجلس ادارة المنظمة تم خلال عقد الجمعية العامة وبعدها جرت عملية التزكية خلال اجتماع لمجلس الادارة، حيث جرى اختيار محمد الاحبابي من قطر نائبا للرئيس وعبدالله بوانو من المغرب امينا عاما وماجدة الفلاح من ليبيا امينا للصندوق.

وأفاد انه تم خلال الاجتماع انتخاب ممثلين عن المنظمة العربية في مجلس ادارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وهم رئيس مجلس الشورى القطري احمد آل محمود واحمد السباعي من المغرب والدكتور الصانع من الكويت.

وذكر ان مجلس الادارة الجديد للمنظمة سيعمل على وضع خطة ومسارات العمل بما يتوافق مع استراتيجية المنظمة معربا عن شكره وتقديره لكافة زملائه البرلمانيين العرب بعد تزكيته رئيسا للمنظمة بالاجماع.

وقال الصانع ان المشاركين في الاجتماع استعرضوا التقريرين الإداري والمالي واعتمدا بالإجماع، كما تم قبول الفروع الجديدة في المنظمة واعتماد الاعضاء الجدد فيها.

وأضاف الصانع ان تحدي مكافحة الفساد يعتبر تحديا كبيرا وهو فرصة مناسبة في الكويت لوجود توافق وطني للبدء بحملة حقيقية لمكافحة الفساد، مبينا ان الكويت اعتمدت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والشفافية إقرارها من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في مؤتمر دولي.

ودعا الى تطبيق هذه الاستراتيجية على الواقع من قبل كل فئات المجتمع والسلطات الثلاث للإعلان عن خلق شبكة رقابة وطنية على الأداء مع وجود حكم محايد على ما يدور من احداث..

وياتي اجتماع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد بالدوحة بمناسبة استضافة قطر للمؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد بتنظيم من مجلس الشورى القطري بالتعاون مع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك).

وأعرب عن شكره لقطر ممثله بمجلس الشورى القطري برئاسة احمد آل محمود وما قدموه من جهود لاستضافة المؤتمر بتنظيم مميز مما ترك انطباعات لدى جميع المشاركين على إدارة متميزة لأعمال وفعاليات المؤتمر.

الشاهين لتسمية أحد المرافق الرياضية الكبرى باسم المرحوم عبدالمحسن الفارس

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة لتسمية أحد المرافق الرياضية الكبرى في دولة الكويت باسم المرحوم عبدالمحسن الفارس.

وقال الشاهين في اقتراحه:

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم "عبدالمحسن أحمد عبد الرحمن الفارس"، والذي شغل منصب رئيس مجلس إدارة نادي القادسية خلال الفترة ما بين عام 1989، 1997، وعمل مدرباً لنادي القادسية عام 1962 وله العديد من الإسهامات التاريخية المشرفة والمشرقة مع القلعة الصفراء (نادي القادسية).

كما عمل مديراً فنياً لمنتخبنا الوطني لكرة القدم عام1964، ويُعتبر -رحمه الله- من أبرز الرياضيين السابقين في دولة الكويت. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح)

تسمية أحد المرافق الرياضية الكبرى في دولة الكويت باسم المرحوم عبدالمحسن الفارس -رحمه الله- عرفانا بتاريخه المشرف وجهوده الكبيرة في المجال الرياضي.

بالتعاون مع نظيره القطري

«المحاسبة» نظم ندوة «التدقيق المبني على المخاطر»

لقطة جماعية

نظم ديوان المحاسبة ندوة بعنوان "التدقيق المبني على المخاطر تجربة ديوان المحاسبة في دولة قطر" والتي قدمها مدير إدارة المخاطر والجودة بديوان المحاسبة القطري الشيخ سلطان آل ثاني، وذلك بهدف تبادل الخبرات والمعارف حول هذا المجال وتفعيل التعاون المشترك بين الجهازين.

وقال مدير إدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية محمد الدوسري أن الندوة تناولت منظومة إدارة المخاطر ومبادرات ومشروعات التطوير واستخدام أفضل التقنيات في مسح وتقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة الى مقدمة عن مشروع إدارة المخاطر الذي يحقق عدة أهداف منها تأسيس مفهوم التدقيق المبني على أسس المخاطر وتحديد المخاطر لدى الجهات وقطاعات الدولة، وتأسيس منظومة مؤشرات الإنذار المبكر، ونشر ثقافة المخاطر لدى الجهات.

كما استعرضت الندوة مستويات المخاطر وتعريفها من خلال تسليط الضوء على المخاطر الأساسية على مستوى العالم والمنطقة والدولة والتي تؤثر بشكل مباشر على قطاعات السوق القطري، و المخاطر المؤسسية على مستوى الجهات الخاضعة للرقابة والتي تهدد قدرة تلك الجهات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتواجهها، بالإضافة الى استدامة المخاطر على مستوى الادارات الرئيسية في الجهات والمؤسسات الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان. وأشار الدوسري ان الندوة تطرقت لمشروع تطوير إدارة المخاطر في ديوان المحاسبة القطري والذي ينبثق من رؤية قطر 2030 بأن تكون استراتيجية قطر الاقتصادية واعية لعدد من المخاطر التي تحد من تحقيق طموحها، حيث اشتمل المشروع على الاطار الزمني لإدارة المخاطر، وسجل المخاطر وبيئتها ومعاييرها وكيفية معالجتها.

الجدير بالذكر أن ديوان المحاسبة بدولة قطر تأسس عام 1973 ويتبع أمير دولة قطر مباشرة، ويأتي الهدف من إنشائه للحفاظ على المال العام والتحقق من سلامة مشروعية استخدامه، والتحقق من صحة البيانات المالية والمساهمة في تحسين استخدام موارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، بالإضافة الى المساهمة في الارتقاء بمبادئ المحاسبة والشفافية لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.